الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢٤
المعقودة يوم الأربعاء
٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

الرئيس: السيد حديد (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية في الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/48/SR.24
21 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية في الأمم المتحدة (تابع) (A/48/460 و Corr.1، و A/48/503 و Add.1 و A/48/565 و Corr.1).

١ - السيد زين الدين (ماليزيا): أعرب عن استيائه لأنه حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، لم تف سوى ٦٧ دولة عضو فقط بالتزاماتها المالية بصورة كاملة، وقال إنه يخشى أن تحول حجم المستحقات المتأخرة ٥٤٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة للميزانية العادية وبليون دولار بالنسبة لعمليات السلم في نفس التاريخ - دون قيام الأمم المتحدة بأداء مهمتها، ولا سيما في ميدان حفظ السلم. وأعرب عن دهشته لأنه بين الـ ٥٩ دولة عضوا التي لم تسدد أية مدفوعات لغاية هذا التاريخ، توجد بعض الدول التي ليس ثمة أي شك في قدرتها على الدفع.

٢ - وأضاف قائلا إن الوفد الماليزي لا يوافق على فرض أية دولة عضو شروطا تتعلق بتنفيذ التزاماتها المالية نحو المنظمة. وإن وفده يأمل أن توضع آليات تمويل تحمي الأمم المتحدة من الضغوط المحتملة التي يمكن أن تمارسها الدول المشاركة الرئيسية.

٣ - وفيما يتعلق بالتوصيات التي تقدم بها الفريق الاستشاري المستقل المعني بتمويل الأمم المتحدة في الوثيقة A/48/460، فإن الوفد الماليزي يأمل في أن تضاف الى السبل الثلاثة الحالية لتمويل نفقات الأمم المتحدة صيغ أخرى - ينبغي تحديدها - تضمن تمويلا يكون في آن واحد كافيا ومؤكدا ومحايدا. وأضاف أن وفد بلده يشك من ناحية أخرى في أن يكون توزيع تسديد الاشتراكات على أربعة أقساط ربع سنوية كافيا لتغيير سلوك بعض الدول الأعضاء غير السليم فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها المالية، كما أن وفده يخشى أن تعمد بعض البلدان التي درجت حتى الآن على دفع اشتراكاتها كاملة في بداية كل سنة، الى تسديد التزاماتها على أقساط.

٤ - وقال إن الوفد الماليزي يرى أن فكرة فرض فوائد على المستحقات المتأخرة تستحق اجراء دراسة. ولكي يتمكن الوفد من إبداء رأيه في ذلك، لابد له من أن ينتظر حتى يتعرف على المقترحات المتصلة بنظم الحوافز التي يمكن الأخذ بها والتي طلبت الجمعية العامة من الأمين العام تقديمها في قرارها ٢١٥/٤٧. وقال إن وفده يؤيد دون أي تحفظ التوصية بعدم منح الأمم المتحدة سلطة التعاقد من أجل الحصول على قروض في السوق التجارية، وإن وفده في مقابل ذلك، ليس مقتنعا بأن رفع مستوى صندوق رأس المال المتداول سيؤدي الى تحسين الحالة المالية للمنظمة. والوفد الماليزي يعارض خفض الفترة الاحصائية الأساسية التي ينبغي أن تظل محددة بمدة عشر سنوات.

(السيد زين الدين، ماليزيا)

٥ - وفيما يتعلق بالصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلم، قال إنه من المستصوب تجديد موارده قبل اتخاذ قرار برفعها الى ٤٠٠ مليون دولار. ويكون من المفيد فضلا عن ذلك، أن تقدم الأمانة العامة مزيدا من التفاصيل بشأن الحالة المالية للصندوق.

٦ - وبالنسبة للمقترح الهادف الى وضع ميزانية موحدة لعمليات حفظ السلم، قال إن هذا المقترح، وإن كان مهما من ناحية المبدأ، ينطوي على صعوبات على الصعيد العملي لأنه لا يمكن التنبؤ بهذه العمليات. ولذلك فهو يدعو الى النظر في المسألة بمزيد من التعمق.

٧ - وقال في نهاية كلمته، إن الوفد الماليزي يود أن يؤكد من جديد أن الوسيلة الوحيدة لحل المشاكل المالية للأمم المتحدة هي كفالة أن تقوم الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المشاركة الرئيسية بدفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي مواعيدها.

٨ - السيد غرانت (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه يسلم بأن الولايات المتحدة، حين لا تدفع اشتراكاتها كاملة، لا تسهل مهمة الأمم المتحدة. وإنه يود التذكير في هذا الصدد بأن حكومته دفعت ما يزيد على بليون دولار لميزانيات الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣، فضلا عن عدة مئات ملايين الدولارات التي دفعتها الولايات المتحدة كتبرعات. وأخيرا، فإن الولايات المتحدة مصممة بثبات على تسديد اشتراكاتها دون تأخير في المستقبل ودفع المبالغ المستحقة عليها.

٩ - وأضاف أن بلده مصمم، في الوقت نفسه، على العمل من أجل تشجيع اعتماد تدابير من شأنها أن تسهم في إقامة إدارة ناشطة بصورة أكثر وأوفى انتاجية بالنسبة لموارد الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإن إنشاء منصب مفتش عام ينبغي أن يسمح، على المدى البعيد، بتحقيق وفورات، وبالتالي بالإبقاء على ميزانية المنظمة في حدود معقولة. وأضاف أن مثل هذا التدبير سيكون أيضا أفضل وسيلة لإعلام رعايا الدول الأعضاء وممثليهم بأن الأمم المتحدة مصممة على مكافحة التبذير وعلى تحسين انتاجيتها وأنها بذلك تستحق دعمهم المالي.

١٠ - ومن الأمور الأساسية أيضا الحرص على عدم زيادة الميزانية العادية. وإذا كانت هناك أنشطة معينة تتطلب موارد أكبر، فإن هذه الموارد ينبغي أن تؤخذ من ميزانيات الأنشطة التي لها أولوية متدنية.

السيد غرانت، الولايات المتحدة الأمريكية)

١١ - وقال إن وفد الولايات المتحدة يرى أن بعض مقاطع تقرير الأمين العام الصادر تحت الرمز A/48/503 تعطي صورة غير صحيحة للحالة المالية للمنظمة. وهكذا، ذكر في الفقرة ٧ من التقرير أنه في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، كانت النسبة المئوية للاشتراكات التي تم تسديدها قد بلغت ٥٥,٢ في المائة فقط، ولكن هذه النسبة المئوية قد حسبت على أساس تحديد النسبة بين الاشتراكات المسددة عن عام ١٩٩٣ والمبالغ المستحقة الدفع عن عام ١٩٩٣ والسنوات السابقة. وإذا حددنا النسبة بين الاشتراكات المسددة عن عام ١٩٩٣ والاشتراكات المقرر تحصيلها عن السنة ذاتها، فإنه يتبين أن ٧٣,٥ في المائة من الاشتراكات كانت قد سددت في ٣٠ أيلول/سبتمبر و ٩٥,٩ في المائة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وحسب الفقرة ٨ من التقرير نفسه، فإن الاشتراكات غير المسددة للميزانية العادية تبلغ في مجموعها قرابة ٧٨٤ مليون دولار، وتعود نسبة ٦١ في المائة من هذا المبلغ الى عام ١٩٩٣ و ٣٩ في المائة الى السنوات السابقة. ويضاف في التقرير هذا المبلغ المتراكم عن الاشتراكات غير المسددة "يعادل ٧٢ في المائة من الأنصبة المقررة للميزانية العادية في عام ١٩٩٣" باعتباره نسبة لإجمالي الاشتراكات المستحقة السداد عن سنة ١٩٩٣ فقط (١,٠٧ بليون دولار). وهنا نشهد مرة أخرى صيغة غير صحيحة لأنها تدفع الى اعتقاد أن المنظمة تنقصها ٧٢ في المائة من الاعتمادات التي تحتاج اليها لتمويل الأنشطة المنصوص عليها في الميزانية العادية في عام ١٩٩٣. غير أن أية منظمة تشهد مثل هذا العجز الضخم لابد أن تضطر الى إلغاء الكثير من أنشطتها وبرامجها، وهو ما لم يحدث، حسب علمنا، في الأمم المتحدة. ولذلك فإن وفد الولايات المتحدة يدعو المراقب المالي الى اعادة النظر في طرائق عمله لكي يقدم الى الدول الأعضاء في تقاريره المقبلة، صورة للحالة تكون أكثر أمانة.

١٢ - ثم انتقل السيد غرانت الى تقرير الفريق الاستشاري المستقل المعني بتمويل الأمم المتحدة، فقال إنه يوافق على توزيع نفقات الأمم المتحدة الى ثلاث فئات وإنه ينبغي الحفاظ على هذه الطريقة. وفيما يتعلق بالميزانية العادية، فإن وفد الولايات المتحدة يؤيد دون تحفظ مبدأ الموافقة عليها بتوافق الآراء. ويرى أيضا أن فكرة تسديد الاشتراكات على أربعة أقساط ربع سنوية جديرة بأن ينظر فيها، لكنه يحظر بأن ذلك لن يكون له أي تأثير على الجدول الزمني لتسديد الأنصبة المقررة على الولايات المتحدة لأن هذا الجدول الزمني قائم على أساس دورة الميزانية الوطنية. وقال إن وفد الولايات المتحدة يعارض التوصية بإعطاء الأمم المتحدة سلطة فرض فوائد على المدفوعات المتأخرة، لأن بعض البلدان يمكن أن تقرر خصم الفوائد التي تفرض عليها من الاشتراكات التي تدفعها خارج الميزانية.

(السيد غرانت، الولايات المتحدة الأمريكية)

١٣ - وأسوة بما ذكره الفريق الاستشاري، يرى وفد الولايات المتحدة أنه لا ينبغي الترخيص للأمم المتحدة بالاقتراض. كما أن الوفد في مقابل ذلك، يعارض رفع مستوى صندوق رأس المال المتداول من ١٠٠ الى ٢٠٠ مليون دولار، ويؤيد الوفد فكرة تسهيل تغذية احتياطيات الأمم المتحدة بأن تودع في صندوق رأس المال المتداول فوائض الميزانية المستحقة للدول الأعضاء التي لم تسدد في الوقت المناسب اشتراكاتها في الميزانية العادية شريطة تخفيض متأخرات تلك الدول بمبلغ مكافئ للفائض. وأخيرا، يؤيد الوفد الأمريكي الأخذ بفترة احصائية أساسية أمدها ثلاث سنوات لحساب جدول الأنصبة المقررة.

١٤ - وقال فيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلم، إن الوقت حان للنظر بجدية في فكرة وضع ميزانية موحدة لهذه العمليات. ويؤيد الوفد الأمريكي أيضا التوصية بأنه ينبغي أن يسمح للأمين العام بأن يلتزم بجزء - ٢٠ في المائة أو أكثر - من التكلفة الأولية المقدرة لعملية من عمليات حفظ السلم بمجرد موافقة مجلس الأمن عليها. كما أن الوفد يؤيد التوصية بأن تدرج في المجموعة باء الدول الأعضاء التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي عن المتوسط والتي تدرج حاليا في المجموعة جيم لأغراض حساب اشتراكاتها في تمويل عمليات حفظ السلم. وينبغي الشروع في تطبيق هذه التوصية في أقرب وقت ممكن.

١٥ - وقال في نهاية كلمته، إن وفد الولايات المتحدة يرى أن نفقات إدارة البرامج الممولة من التبرعات ينبغي ألا تتم تغطيتها عن طريق أنصبة مقررة.

١٦ - السيد كارديناس (الأرجنتين): قال إن وفده يؤيد الأفكار التي طرحتها بالفعل مجموعة ريو فيما يتعلق بالأزمة المالية للأمم المتحدة، وأضاف أنه يود مع ذلك إبداء بعض الملاحظات بصدد هذه المسألة.

١٧ - لابد من أن تدفع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة كاملة وفي مواعيدها، وإلا فإن الأمم المتحدة ستمر بأزمات مالية لا نهاية لها. وإضافة لذلك، ينبغي اعلان عدم شرعية ممارسة بعض الدول، التي تسلط ضغوطا غير مباشرة على المنظمة عن طريق تنظيم دفع اشتراكاتها وفقا لمصالحها الخاصة. ومن ناحية أخرى، ينبغي النظر، على أساس الاستعجال الشديد، في وسائل تعزيز النظام الحالي لتمويل أنشطة المنظمة، وخاصة تحسين إجراءات مراجعة الحسابات ومراقبة الميزانية. ويكون من المفيد لهذا الغرض، التماس مساعدة خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على نحو ما اقترحه بالفعل فريق ريو.

(السيد كارديناس، الأرجنتين)

١٨ - وقد يكون من المفيد توخي امكانية دفع فوائد على الاشتراكات المتأخرة، دون أن يكون لهذا التدبير أثر رجعي. وأخيرا، ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة، بصورة عاجلة جدا، بتسديد الديون التي تعاقدت عليها والمترتبة للدول الأعضاء التي تقدم قوات أو مساهمات مادية لعمليات حفظ السلم. وأضاف أن الحالة الراهنة في هذا الميدان غير مقبولة، وتعتبر هذه المسألة ذات أولوية في نظر الوفد الأرجنتيني.

١٩ - السيدة بيتيا (المكسيك): قالت إن الدفاع عن مصالح معينة لا يبرر عدم تسديد الاشتراكات، وكذلك يعتبر من غير المقبول بصورة متزايدة أن تستند البلدان الى أعذار اقتصادية داخلية للتنصل من التزاماتها الدولية. وإن التدابير الهادفة الى تحسين الحالة المالية للمنظمة لن تكون لها نتائج ما لم تواكبها إرادة سياسية حقيقية لدى الدول الأعضاء.

٢٠ - وأوضحت أن الوفد المكسيكي، رغم عدم موافقته على أن تتخذ الجمعية العامة قرارات على أساس وثائق غير صادرة عن أجهزة حكومية دولية، يوافق على بعض التوصيات المعروضة في تقرير الفريق الاستشاري المستقل (A/48/460): ينبغي الاحتفاظ بمبدأ تقسيم نفقات الأمم المتحدة الى ثلاث فئات، يجب أن تدفع جميع البلدان الأنصبة المقررة المستحقة عليها للأمم المتحدة في موعدها وبالكامل، وربما على أربعة أقساط ربع سنوية، وينبغي التوقف عن الممارسة المتمثلة في تغطية النفقات الواردة في الميزانية العادية عن طريق سحب أموال من الحسابات المخصصة لعمليات حفظ السلم، ولا ينبغي إعطاء الأمم المتحدة سلطة الاقتراض من الأسواق.

٢١ - وقالت إن الوفد المكسيكي يبدي، مع ذلك، تحفظات بشأن العديد من التوصيات. فهو يرى بوجه خاص أن الطرق التي لم تنفك تتبع في اتخاذ القرارات لا ينبغي تغييرها باسم مبدأ التوافق في الآراء. وبخصوص احتمال أن يتقرر دفع فوائد على الاشتراكات المتأخرة، أشارت الى أنه يجدر كذلك تنفيذ الطلب الوارد في الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢١٥/٤٧ فيما يتعلق بنظم حوافز يمكن الأخذ بها بغية تشجيع الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي مواعيدها. وأبرزت، بخصوص التوافق بين دورات الميزانيات للدول الأعضاء وللأمم المتحدة، أنه ينبغي لكل دولة أن تتخذ القرار الخاص بطرائق تسديد أنصبتها المقررة.

(السيدة بيتيا، المكسيك)

٢٢ - ومضت قائلة إن رفع مستوى صندوق رأس المال المتداول قد لا يكون مبررا، ولذلك فإنه يجب النظر بأقصى عناية في التوصية الواردة في هذا الشأن. كما أن الوفد المكسيكي يرى من ناحية أخرى أن الفترة الاحصائية الأساسية ينبغي أن تكون ١٠ سنوات، وذلك على نحو ما نص عليه قرار الجمعية العامة ٢٢١/٤٦، وأن هذه المسألة لا ينبغي استعراضها بأية حالة من الأحوال بصورة مستقلة عن إجمالي طريقة حساب الأنصبة المقررة. ويوافق الوفد على إبقاء طريقة التمويل الحالية للنفقات الإدارية المتصلة بالأنشطة التنفيذية الممولة بواسطة التبرعات، ويمكن دراسة وسائل تحسين آليات تمويل الأنشطة بعد أن تكون قد انتهت عملية إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمانة العامة. وأخيرا، يرى الوفد أنه ليس من المستصوب أن تلجأ الأمم المتحدة، التي يجب الحفاظ على طابعها الحكومي الدولي واستقلالها المالي، الى مصادر تمويل خاصة.

٢٣ - السيد ديموف (بلغاريا): أعرب عن استيائه للتأخيرات في تسديد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات، وقال إنه يتعين إيجاد تسوية مرضية وعاجلة لهذه المشكلة بغية تشجيع الدول الأعضاء، ولا سيما الأعضاء الجدد، على وضع أفراد ووسائل في مجال السوقيات تحت تصرف عمليات حفظ السلم.

٢٤ - وقال إن التقرير المتعلق بتمويل المنظمة، الذي وضعه الفريق الاستشاري المستقل (A/48/460، المرفق)، والملاحظات ذات الصلة التي أبداها الأمين العام، وكذلك الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء بصدد هذا الموضوع، تتضمن عددا من العناصر ذات الأهمية. ويقر الوفد البلغاري بأن الحالة المالية العسيرة للمنظمة تعود بصفة أساسية الى عدم قيام الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها بالكامل وفي مواعيدها. وأضاف أنه من غير المقبول الامتناع عن الدفع لأسباب سياسية محضة. بيد أنه، إذا كان من المسلم به عدم وجود أية مبررات للامتناع عن دفع الاشتراكات، فقد تحدث بعض التأخيرات ليس بسبب الافتقار الى الإرادة السياسية، بل نتيجة لصعوبات اقتصادية كبيرة أو كوارث طبيعية.

٢٥ - وقال إنه ينبغي أن تضمن الدول الأعضاء للأمم المتحدة تمويلا كافيا، وفقا للالتزام الجماعي الذي تتحمله هذه الدول، ولكن يتعين أيضا تعزيز الآليات المالية للمنظمة من أجل تمكينها من الوفاء بفعالية بكل المسؤوليات المناطة بها. وفي هذا الصدد، يرحب الوفد البلغاري باقتراحات الفريق الاستشاري المستقبل التي تنص على رفع مستوى صندوق رأس المال المتداول من ١٠٠ مليون دولار الى ٢٠٠ مليون دولار ومستوى الصندوق الاحتياطي الدائر لحفظ السلم الى ٤٠٠ مليون دولار. وقال إن وفده يدرك تماما في الوقت نفسه أن هذا التدبير لن يكون كافيا لتغطية العجز الكبير الناجم عن التأخير في دفع الاشتراكات، وأنه من المحتمل أن يفرض على الدول الأعضاء أعباء مالية إضافية.

(السيد ديموف، بلغاريا)

٢٦ - وفيما يتعلق بفكرة فرض دفع فوائد على المتأخرات - وهو اقتراح يتعين دراسته بعناية فائقة - قد يكون من المستصوب أن تقدم الأمانة العامة بعض التقديرات المسبقة عن الآثار التي قد تنجم عن تطبيق هذا الاقتراح في سياق أكثر شمولا. فهل، على سبيل المثال، من الممكن أن نتوقع أن يسهم هذا التدبير في تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة؟

٢٧ - وقال إن التوصية الهادفة الى تحديد فترة الإحصاء الأساسية المقررة لحساب الأنصبة المقررة للدول الأعضاء بثلاث سنوات ينبغي أن تحال الى اللجنة الخامسة وليس الى لجنة الاشتراكات، التي سبق لها أن أعربت عن رأيها عن هذه المسألة في تقريرها لعام ١٩٩٣.

٢٨ - ويؤيد الوفد البلغاري التوصية بأن تقوم الأجهزة الممولة بواسطة التبرعات بتوسيع نطاق استخدام صيغة التفاوض بشأن إعلان التبرعات. وعلى خلاف ذلك، يرى الوفد أن التوصية المتعلقة بتوزيع الدول الأعضاء الى مجموعات مختلفة لغرض حساب الاشتراكات في عمليات حفظ السلم تتطلب أن ينظر فيها بمزيد من التعمق.

٢٩ - السيدة إيامبو (ناميبيا): لاحظت أنه رغم كل الوقت الذي كرس لتحليل الحالة المالية في السنوات السابقة، فإن النتائج كانت مخيبة للآمال. وأضافت أن وفدها مقتنع بضرورة اتخاذ تدابير مشددة لإعطاء المنظمة أساسا ماليا متينا. وإن الصعوبات الحالية تعود الى عدم دفع المشتركين المستحقات عليهم في الوقت المحدد بموجب النظام المالي. وأكدت أن الدول الأعضاء ليس باستطاعتها التخلص من الالتزامات التي أنيطت بها بموجب الميثاق ولا بوسعها أن تفرض شروطا مسبقة، أيا كانت، للامتثال لأحكام الميثاق. ورغم الصعوبات الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها ناميبيا بوصفها بلدا ناميا، فإنها دفعت كل اشتراكاتها في غضون الآجال المحددة.

٣٠ - وقالت إن معظم التوصيات المقدمة في تقرير الفريق الاستشاري المستقل (A/48/460، المرفق)، مفيدة جدا. ومن أجل التوصل الى تسوية دائمة لمشاكل الأمم المتحدة المالية، لا بد أن تبادر جميع الدول الأعضاء بتسديد اشتراكاتها بالكامل وفي مواعيدها، وكذلك، من المهم أيضا أن تدار وتستخدم الموارد التي تحت تصرف المنظمة بطريقة فعالة. وأضافت أن فكرة تسديد الاشتراكات المستحقة على أربعة أقساط ربع سنوية مهمة، شريطة أن تسدد هذه الأقساط الأربعة الربع سنوية بالكامل وفي مواعيدها. ومضت المتحدثة قائلة إن الوفد الناميبي يشاطر رأي الأمين العام في هذا الشأن. وبالنسبة للتوصية المتعلقة بإعطاء الأمم المتحدة سلطة تقاضي فائدة على المدفوعات المتأخرة، فإنها من الممكن أن تكون محل مناقشة.

(السيدة إيامبو، ناميبيا)

٣١ - وقالت إن من المؤسف أن الأمين العام قد اضطر الى السحب من ميزانيات أخرى لتغطية نفقات مدرجة في الميزانية العادية. وإن الدول الأعضاء ليس باستطاعتها الترخيص بمتابعة العمل بمثل هذه الممارسة. كما أنه ليس من المستصوب أيضا إعطاء الأمم المتحدة سلطة الاقتراض من الخارج.

٣٢ - وأفادت فيما يتعلق بالتوصية الرامية الى رفع مستوى صندوق رأس المال المتداول الى ٢٠٠ مليون دولار، بأن الوفد الناميبي لا يمكن أن يتصور إمكانية تنفيذ هذه التوصية إلا في حالة إحراز تقدم كبير جدا في تسديد الاشتراكات المستحقة غير المدفوعة. وفي مقابل ذلك، فإن الاقتراح الذي ينص على أن تودع في صندوق رأس المال المتداول فوائض الميزانية المستحقة للدول الأعضاء التي عليها متأخرات للميزانية العادية، يستحق دراسة متعمقة بصورة أكثر، وكذلك الحال بالنسبة للدعوة الى وضع ميزانية موحدة لعمليات حفظ السلم.

٣٣ - السيد بلوكيس (ليتوانيا): قال إن تسديد الاشتراكات المستحقة ينبغي أن يتم وفقا للمبادئ الحديثة للإدارة وتبعا لبعض الاعتبارات العملية. فبدلا من طلب المستحيل. أي تسديد الاشتراكات بالكامل وفي مواعيدها، سيكون أكثر واقعية البحث عن وسيلة تكفل تسديد القدر الأقصى من الاشتراكات في أفضل ظروف ممكنة والتساؤل، قبل كل شيء، عن الأسباب الحقيقية لوجود متأخرات. وقال السيد بلوكيس إنه يلاحظ في هذا الشأن أن الجهد المطلوب يختلف اختلافا كبيرا جدا من بلد لآخر وأن هناك نسبة كبيرة جدا من البلدان الصغيرة ضمن البلدان التي تدفع اشتراكات في أعلى المستويات بالمقارنة مع إيراداتها. وقال إنه قد لمس أيضا أن جميع الدول التي تفي بالتزاماتها بصورة طبيعية لديها إدارات مالية متمرسة، وهذا لا ينطبق دائما على حالة الأعضاء الجدد، التي مازالت تشريعاتها غير مكتملة أحيانا أو تكون مؤسساتها قد تضررت بالحروب، أو الفقر أو الفساد.

٣٤ - وقال إنه من الجدير التساؤل، ما إذا كانت الدول قادرة على دفع اشتراكاتها في موعد معين تبعا لإجراءاتها الميزنية الداخلية، كما ينبغي معرفة ما إذا كانت هذه البلدان تؤيد وضع ميزانية موحدة لعمليات حفظ السلم وتوافق على دفع اشتراك سنوي وحيد أو على أربعة أقساط ربع سنوية، تحسب الأقساط الثلاثة الأولى منها على أساس المبلغ التقديري للنفقات السنوية. وينبغي الحصول بصورة منهجية على معلومات تتعلق بجميع العناصر التي لها تأثير على قدرة الدول الأعضاء على الدفع، بغية وضع إجراءات تراعى فيها احتياجات البلدان ولا سيما فيما يتعلق بالمعونة التقنية في المجالين الضريبي والمالي.

(السيد بلوكيس، ليتوانيا)

٣٥ - وينبغي أن يتأكد اختصاصيون في القانون من أن التدابير المتوخاة موافقة للنصوص السارية وتحترم بوجه خاص مبدأ المساواة السيادية المنصوص عليه في المادة ٢ من الميثاق، وليس فقط المادة ١٩. وينبغي بصدد هذا الموضوع، توضيح ما إذا كانت المادة ١٩ تتناول على سبيل الحصر حق التصويت أو إذا كان من الممكن تفسيرها بأنها تسمح بمنع الدول المدينة من الاشتراك في عضوية هيئات، على نحو ما يقترحه البعض، وما إذا كان تطبيق هذه المادة من الممكن أن يشمل الهيئات الفرعية للجمعية العامة أو هيئات أخرى غير الجمعية العامة.

٣٦ - السيد كوليبا (أوكرانيا): قال إن الوفد الأوكراني يشارك الأغلبية الكبرى من الوفود فيما أعربت عنه من قلق بشأن تمويل المنظمة. ونظرا لأن ٧٢ في المائة من الاشتراكات المستحقة للميزانية العادية لم تدفع حتى الان في بداية الفصل الرابع، فإن خطورة الحالة ليست محل شك. بيد أنه، وطبقا لما تبين من المناقشات السابقة، ينبغي بذل جهود كبيرة للتوصل الى توافق آراء بشأن سبل معالجة هذه الحالة. وخلاصة القول، ووفقا لما أشار اليه الأمين العام في تقريره (A/48/565)، فإن الوسيلة الوحيدة لتحقيق تسوية دائمة للمشاكل المالية للمنظمة هي أن تبادر جميع الدول الأعضاء بتسديد اشتراكاتها بالكامل وفي مواعيدها. ورغم أن أوكرانيا في حالة اقتصادية صعبة للغاية، فإنها دفعت في هذه السنة ما يزيد على ٧ ملايين دولار للميزانية العادية.

٣٧ - وأضاف أن تسوية الأزمة المالية تمر بالضرورة عن طريق توزيع منصف للنفقات بين الدول الأعضاء. وإن مبدأ القدرة على الدفع ينبغي أن يطبق تطبيقا كاملا وذلك لدى وضع الأنصبة المقررة للميزانية العادية وأيضا بالنسبة لتوزيع التكاليف المتعلقة بعمليات حفظ السلم. وبهذه الروح، فإن الوفد الأوكراني يؤيد التوصية ١١ للفريق الاستشاري المستقل التي تنص على جعل الفترة الاحصائية الأساسية لحساب جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية ثلاث سنوات. كما أنه من ناحية أخرى لا مناص من وضع معايير لتحديد تكوين المجموعات لأغراض توزيع تكاليف عمليات حفظ السلم. وفي هذا الشأن، فإن التوصية ١٨ للفريق الاستشاري تستحق دراسة متعمقة. وللأسف فإن الأمين العام لم يعرب في الوثيقة A/48/565 عن رأيه بشأن الاقتراحين السالفي الذكر.

٣٨ - ولاحظ أن الفريق الاستشاري المستقل يوصي بالسماح للأمم المتحدة بتقاضي فائدة على المدفوعات المتأخرة. ولمعاقبة الدول المدينة، اقترحت عدة وفود أيضا تطبيق المادة ١٩ من الميثاق بطريقة أكثر تشددا، وتحديد حصص الوظائف على أساس الاشتراكات المدفوعة أو الحد من عدد المرشحين الذين

(السيد كوليبا، أوكرانيا)

يكون بوسع هـذه الـدول اقتراحهم لانتخابات في أجهزة الأمم المتحدة. ورغم المحاسن التي يبدو أن هذه التدابير تنطوي عليها، فإنها تفرض الجزاءات بوجه أخص على الدول - وهي عديدة - التي تواجه صعوبات كبيرة في تسديد اشتراكاتها لأسباب اقتصادية.

٣٩ - وقال إن الوفد الأوكراني يرى أن دفع الاشتراكات على أربعة أقساط ربع سنوية وزيادة موارد صندوق رأس المال المتداول وصندوق الاحتياطيات ليس من شأنها أن تزيل العوامل التي تتسبب في الصعوبات المالية للمنظمة. ومن جهة أخرى، لا يستطيع وفده قبول مبدأ إعطاء الأمم المتحدة سلطة الاقتراض من القطاع الخاص لأن ذلك يؤدي إلى تضخيم التكاليف وإلى تفاقم مشكلة مديونية الأمم المتحدة.

٤٠ - وفيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلم، يود الوفد الأوكراني التذكير بالمسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول الأعضاء في مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين. كما يرى الوفد من ناحية أخرى أن من الأهمية بمكان فكرة وضع ميزانية موحدة لحفظ السلم. وقد يكون من المستصوب تحديد حد أقصى إرشادي لهذه الميزانية.

٤١ - وأخيرا، تجدر ملاحظة أن الوضع المالي السليم للمنظمة لا يتوقف فقط على حجم الموارد الموضوعة تحت تصرفها. بل بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تستخدم هذه الموارد بطريقة حكيمة وفعالة. وتوجد في هذا الميدان فرص عديدة للتحسين. ويرى الوفد الأوكراني أنه من المهم بوجه خاص تجنب التداخل والاستخدام المزدوج، وإنهاء البرامج التي انقضت مدتها أو غير الفعالة، وترشيد المبادئ التوجيهية التي تحكم اقتناء السلع والخدمات وتشديد المراقبة على الميزانية.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ -١٩٩٥ (A/48/6 (في كراسات)، A/48/16، (الجزء الأول) و (الجزء الثاني) و A/48/32/Rev.1/Add.1).

٤٢ - الرئيس: دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٤٣ - الأمين العام: بدأ بعرض المحاور الكبرى للميزانية البرنامجية المقترحة، وهي أول ميزانية تعد تحت إشرافه، فأبرز أن مقترحات الميزانية تظهر الجهود المبذولة من جانب الأمم المتحدة للتكيف مع الحقائق الجديدة. وقال إن الدول الأعضاء، المدركة للامكانيات الهائلة التي تتيحها الأمم المتحدة في السياق العالمي الحالي، تستعين بهذه المنظمة في شتى الميادين وتعهد إليها بمسؤوليات شاقة بصورة متزايدة. بيد أن هذا التوسع في مهمة الأمم المتحدة لم تواكبه زيادة متناسبة في مواردها المالية، وهكذا فإن المنظمة، لكي تكون قادرة على مواجهة هذه الزيادات في مسؤولياتها بالدينامية والمرونة المطلوبتين، تعيَّن عليها متابعة جهدها في مجالي إعادة التشكيل والترشيد.

٤٤ - وبوجه عام، فإن التدابير المتخذة تستهدف إعادة تحديد وترتيب وظائف الاشراف بأكثر وضوح والسماح بإدارة المنظمة بمزيد من الحزم، وتحقيق قدر أكبر من الاتساق العام. واستطرد قائلا إن الاصلاحات الادارية المضطلع بها في المستويات العليا أسفرت عن الغاء زهاء ٢٥ في المائة من الوظائف الرفيعة المستوى. وفي التقرير عن هذه الوظائف (A/C.5/48/9)، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الميزانية المقترحة. واقتُرح، مراعاة للآراء التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والدول الأعضاء، نقل بعض الوظائف الأخرى في الرتب العليا إلى القطاعات التي يتوجب فيها تعزيز وظائف الاشراف. ورغم النمو الهائل لأنشطة المنظمة، لم تُطلب أية زيادة في عدد وظائف الرتب العليا.

٤٥ - وفي حين ظلت بنود الميزانية في مجموعها دون تغيير تقريبا في السنوات الأخيرة بالقيمة الحقيقية، فإن تعدد المهام والولايات جعل الآن من اللازم تحقيق نمو حقيقي في الموارد: إن هذا النمو، الذي لم يكن متوقعا في المخطط العام للميزانية البرنامجية المقترحة بقي متواضعا إذ استقر في حدود نسبة ١ في المائة.

٤٦ - وأوضح أن المقترحات الواردة في الميزانية تستجيب بصفة أساسية لثلاثة أهداف رئيسية هي: تحسين وسائل عمل الأمم المتحدة في الميدانين السياسي والانساني، وتعزيز الدور الذي تضطلع به المنظمة على صعيد التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي، وإقامة طرائق إدارة أكثر حزما مع زيادة الفعالية الادارية.

٤٧ - في الميدان السياسي، يعتبر من الأمور الأساسية أن يكون الدعم المقدم للجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام للوفاء بمهامهم، ولا سيما فيما يتعلق بتسوية المنازعات، على أعلى قدر ممكن من النوعية. وبغية إعطاء قدر أكبر من الاتساق لعمل الأمانة العامة في هذا الميدان، اقتُرح أن تناط مهمة الاشراف على الادارة التي تضم جميع الأنشطة السياسية بوكيل أمين عام يدعمه أمينان عامان مساعدان، يكون أحدهما

(الأمين العام)

مكلّفا بصفة خاصة بالمسائل الافريقية. وقد نقلت وظيفة تقديم خدمات الأمانة لمجلس الأمن والجمعية العامة، وأصبحت هذه المسؤولية تقع على عاتق إدارة شؤون الادارة والتنظيم التي تصبح هكذا مسؤولة عن كامل شؤون المؤتمرات.

٤٨ - وفيما يتعلق بحفظ السلم، فإن مهام الأمم المتحدة أصبحت الآن تتجاوز إلى حد بعيد جدا إطار الولايات الأولى التي أنيطت بها: أصبحت عمليات حفظ السلم "من الجيل الثاني" تشمل بصورة متزايدة تعزيز المؤسسات، ومراقبة الانتخابات، وحماية حقوق الانسان، وإيصال المعونة الانسانية، والانتعاش الاقتصادي، وفي فترة قصيرة، شهد عدد الموظفين وتكلفة هذه العمليات زيادة بمقدار ستة أمثال، دون أن تكون هناك زيادة مقابلة في الموارد المتاحة للأمانة العامة لانجاز هذه العمليات. وأضاف أن التعزيز المقترح لإدارة عمليات حفظ السلم، ولا سيما على مستوى وظائف الاشراف، يستهدف تمكين المقر من الاشراف على هذه البعثات وتوجيهها على نحو أفضل. كما أنه، من أجل تحسين نوعية الدعم الاداري والسوقي، تم ادماج شعبة العمليات خارج المقر في الادارة. وفضلا عن ذلك تم الآن تأمين الاتصال طوال الليل والنهار مع كل البعثات التي تعمل خارج المقر.

٤٩ - وفي حين تتكاثر في العالم حالات الطوارئ المعقدة بدرجات متفاوتة، يتحتم إقامة هيكل موحد يسمح للمنظمة بتنسيق التدخلات الانسانية على نحو أفضل. وذلك ما حدث بالفعل من خلال إنشاء إدارة جديدة للشؤون الانسانية وتعيين منسق لإغاثات الطوارئ. ومع ذلك، لا بد أيضا من تعزيز وسائل العمل التي تملكها المنظمة في هذا الميدان لتمكينها من استحداث نهج شامل تتكامل في إطاره الدبلوماسية الانسانية، ونظم الانذار المبكر، بالكوارث، وتخفيف آثارها، وتدابير الوقاية وتعبئة الموارد.

٥٠ - وأضاف أن تعزيز حقوق الانسان واحترامها هدفان يحظيان بأهمية متزايدة، على نحو ما يتبيّن من صدى المؤتمر العالمي لحقوق الانسان، المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٣ في فيينا. وهنا أيضا تُطلب مساعدة المنظمة بصورة متزايدة، ولا سيما في إطار عملية إقامة الديمقراطية وفي مجال المساعدة على تعزيز المؤسسات. وينبغي أن تتاح للأمانة العامة الوسائل اللازمة للاستجابة لهذه الطلبات الجديدة.

٥١ - كما أن تيسير التقدم الاقتصادي والاجتماعي يبقى هدفا أساسيا من أهداف الأمم المتحدة، إذ أنه لا يمكن إقامة ديمقراطية حقيقية أو توطيد السلم بدون تنمية مستدامة ومنصفة. وتهدف إعادة التشكيل المضطلع بها في القطاع الاقتصادي والاجتماعي إلى التقليل من تجزئة الهيئات، فضلا عن تحسين توزيع

(الأمين العام)

المهام بين المقر وكيانات المنظومة الأخرى. وقد أنشئت ثلاث إدارات جديدة هي: إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات وإدارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية. وفيما يتعلق بالدمج المقترح لمكتب خدمات دعم المشاريع في إدارة دعم التنمية والخدمات الادارية، قُدم تقرير تكميلي لهذا الغرض، بعد أن تمّت تسوية جميع المشاكل المعلقة مع مجلس إدارة مكتب خدمات دعم المشاريع.

٥٢ - وقال إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية قد وضعا تحت إدارة تنفيذية مشتركة، وبعد الاطلاع على النتائج الأولى، المحرزة بفضل هذا الترتيب، ومراعاة للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء، يُقترح إنشاء وظيفة أمين عام مساعد في الميزانية العادية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ليكون لهذا الجهاز ملاك موظفي إشراف على مستوى رفيع خاص به، فيتمكن من تحقيق أفضل استفادة ممكنة من الادارة التنفيذية المشتركة على صعيد البرامج والادارة.

٥٣ - وأضاف أنه تم السعي، خلال الأشهر الأخيرة، إلى تحسين أداء وفعالية إدارة شؤون الادارة والتنظيم التي تؤدي دورا حاسما الآن أكثر من أي وقت آخر. ولتحقيق مزيد من التكامل لجميع الأنشطة المتصلة بالتنظيم، ولتحسين التنسيق فيما بينها، يُقترح أن يرأس المكاتب الأربعة التي تتكون منها الادارة - والتي ستظل كيانات إدارية متميزة - أمينان عامان مساعدان يشرف أحدهما على الأنشطة المتصلة بالميزانية والموظفين والثاني على خدمة المؤتمرات والخدمات العامة. وسيظل وكيل الأمين العام مشرفا على الادارة ككل.

٥٤ - ولاحظ أن إنشاء مكتب التفتيش والتحريات - المرحلة الأولى في إقامة آلية شاملة للرقابة الداخلية ينبغي أن يسهم في تحقيق مزيد من الحزم والشفافية في استخدام الموارد. وسيتم، في طور أول، توفير الموظفين لهذا المكتب عن طريق نقل وظيفة أمين عام مساعد من ادارة شؤون الادارة والتنظيم والترتيب لكي تدمج في المكتب بعض الكيانات المكلفة حاليا بوظائف مراجعة الحسابات، والرقابة والتقييم. وبالتوازي مع ذلك، ستتمكن المنظمة، بفضل النظام المتكامل للإدارة، من الوصول إلى معلومات مفصلة ومستكملة بشأن الموارد المتاحة لها وبشأن استخدامها.

٥٥ - وتنعكس في الميزانية كذلك الأهمية الممنوحة للتدريب. وستسمح زيادة الموارد المقدرة تحت هذا البند بتحسين نوعية الادارة وبايجاد الكفاءات اللازمة لدى الموظفين لكي يؤدوا مهامهم الجديدة في المقر وفي الميدان. ويكتسي هذا الاستثمار أهمية حيوية بالنسبة لمستقبل المنظمة.

(الأمين العام)

٥٦ - وأشار إلى أن تقديرات النفقات لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ تبلغ ٠٠٠ ٠٦٤ ٧٤٩ ٢ دولار وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ٢٣٢,٣ مليون دولار بالمقارنة مع الاعتمادات المخصصة لدورة الميزانية الحالية؛ ولا يتضمن جدول الموظفين سوى ٦٨ وظيفة جديدة. وأعرب عن الأمل في أن تتم الموافقة على هذه التقديرات قبل نهاية ١٩٩٣ بالرغم من أن النظر فيها يتم في ظروف صعبة بوجه خاص، وذلك لكي يتاح للمنظمة إطار ميزني متين لفترة السنتين المقبلة. بيد أن الأساس المالي السليم يتطلب أيضا قيام الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها كاملة وفي الوقت المحدد لها، دون أن يكون دفع تلك الاشتراكات مرهونا ببعض الشروط. والحال أن مجموع الاشتراكات غير المدفوعة للميزانية العادية حتى الآن يبلغ ٥٢٥ مليون دولار. ولم تدفع إلا ٧١ دولة عضوا اشتراكاتها في حين لم تدفع ٤٢ دولة عضوا أي مبلغ في عام ١٩٩٣. وتبلغ الاشتراكات غير المدفوعة لعمليات حفظ السلم ٠٠٠ ٠٠٠ ١٧٥ ١ دولار (منها ١٩٩ مليون دولار قيد التحصيل في تشرين الثاني/نوفمبر). وفي نهاية عام ١٩٩٣، ستبلغ المستحقات للبلدان المساهمة بقوات ٤٠٠ مليون دولار.

٥٧ - وأضاف الأمين العام أنه تدخل شخصيا على أعلى مستوى، لكي يطلب من الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها في الوقت المناسب، إذ أن المنظمة لن تتمكن بدون ذلك من النهوض بولاياتها المتعددة. وأكد أن المسألة تتعلق، أكثر من أي شيء آخر بمدى توافر الارادة السياسية لدى الدول الأعضاء.

٥٨ - ونظرا لضخامة وتعقد أنشطة المنظمة، أصبح الآن من الحتمي البحث عن وسائل أخرى لتدعيم أساسها المالي. ويتضمن تقرير الفريق الاستشاري المستقل المعني بتمويل الأمم المتحدة توصيات مهمة جدا في هذا الشأن وهي توصيات مستوحاة في الواقع من اقتراحات كانت الأمانة العامة تقدمت بها فيما مضى. وذكر الأمين العام أنه يوافق بصورة عامة على هذه التوصيات وأنه قدم إلى الجمعية العامة تعليقاته في هذا الصدد ويأمل أنها ستنظر في المسألة دون تأخير.

٥٩ - وأضاف أن هناك هياكل جديدة قائمة الآن. ويتعين تدعيم المكاسب المتحققة وإكمال الاصلاحات، وهو ما لن يمكن القيام به إلا إذا تمت الموافقة على الميزانية المقترحة للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥. وبعد أن تتم الموافقة على هذه التقديرات، سيتسنى التفكير، في جملة أمور، في إنهاء تجميد التعيين، وفي عرض عقود ذات مدد أطول على موظفي الدرجات العليا الذين لا يمكن أن تستغني المنظمة عن خبرتهم وكفاءاتهم.

٦٠ - وفي الختام، كرر الأمين العام توجيه ندائه إلى اللجنة فدعاها بالحاح إلى أن تعمل على أن يتسنى اعتماد الميزانية قبل تعليق أعمال الجمعية العامة لعام ١٩٩٣.

٦١ - الرئيس: شكر الأمين العام على بيانه وأكد له أن أعضاء اللجنة الخامسة حريصون مثله على إتاحة الوسائل اللازمة للمنظمة لكي تتصدى للتحديات - القديمة والجديدة - التي تواجهها.

٦٢ - السيد سرينيفاسان (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق): قدم تقرير اللجنة عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ الوارد في الجزء الثاني من الوثيقة A/48/16. وأضاف أن نظر اللجنة في الميزانية البرنامجية المقترحة قد تم في جو ساده عدم التأكد المرتبط خاصة بحقيقة أن اللجنة لم تتح لها كل الوثائق المطلوبة. بيد أن اللجنة، رغم الصعوبات التي ظهرت، نظرت بتعمق في جميع الجوانب المتصلة بالبرامج لكي تسمح بالموافقة على تقديرات الميزانية قبل تعليق أعمال الجمعية العامة لعام ١٩٩٣ على نحو ما طلبه الأمين العام بالحاح. وأكد أن المناقشات أجريت بروح بناءة وأن اللجنة، مع إدراكها للآثار المترتبة بالنسبة لعملية الميزنة على إعادة التشكيل المتواصلة قد، تمكنت رغم ذلك، من صياغة عدد من التوصيات.

٦٣ - وأكد السيد سرينيفاسان بصورة أخص على الاستنتاجات والتوصيات العامة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة ككل (الفقرات من ٣١ إلى ٤٣ من التقرير) وأوضح أنه سيتناول من جديد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بالتفصيل حين تنظر اللجنة الخامسة في الميزانية البرنامجية المقترحة بابا بابا. وبالرغم من أن أعضاء اللجنة لم يتوصلوا دائما إلى توافق الآراء فإن اللجنة، على نحو ما يتبين من التقرير، قد سعت إلى إبراز الاتجاه العام للمناقشات لكي تيسر النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة - واعتمادها من طرف اللجنة الخامسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥